الشركة العامة للصوامع والتخزين
ش . م . م
قطاع الشئون المالية
العنوان : ١ ميدان السواح - خلف قصر القبة - القاهرة

General co. for silos & storage
خ البورصة
. Fax. 22845567

الشركة العامة للصوامع والتخزين
قطاع الشئون المالية
تاريخ ٢١ / ٧ / ٢٠٢٢
صادر ١٨٠ مرفقات ( )

**السيد الأستاذ/ مدير عام الافصاح**
**بورصة الأوراق المالية**
**تحية طيبة وبعد،،،**

نتشرف بأن نرفق طيه رد الشركة على تقريرى مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، ٢٠٢٢/٣/٣١ (الجهاز المركزى للمحاسبات) .

رجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باللازم ،،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

**مسئول علاقات المستثمرين**
**( محاسب / زكريا محمد توفيق)**

**مسئول علاقات المستثمرين**
**( محاسب / محمود سعيد محمود)**

## الشركة العامة للصوامع والتخزين

### رد الشركة

### على تقرير مراقب الحسابات

### عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١

| الملاحظة | الـــــــــــــرد |
|---|---|
| - صدر قانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والتى تتطلب قيام الشركة بتوفيق أوضاعها وفقاً للأحكام الواردة فى هذا القانون بما فى ذلك تعديل أنظمتها الأساسية وتشكيل جمعياتها العامة ومجالس إدارتها ، الأمر الذي قامت به الشركة إلا أنه لم يتم توثيق محضر اجتماع الجمعية العامة عادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢ والتي تم بها إعادة تشكيل مجلس إدراتها من الجهات المختصة (هيئة الإستثمار).<br>**نوصى بضرورة العمل على توثيق محضر الإجتماع المشار إليه لما لذلك من آثار قانونية وإدارية علي الشركة والإفادة .** | تم توثيق المحضر فى الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة خلال شهر يونيو ٢٠٢٢ . |
| - لم يتم أخلاء مسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة مازالت ملاحظات قائمة بشأن ما سبق لحين إنتهاء نيابة الاموال العامة من التحقيقات بشأن فساد القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وذلك ضمن قرارات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ ،كما تم إرجاء إبراء ذمة ومسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة الاسبق لحين الانتهاء من التحقيقات وما سوف تسفر عنه من نتائج حيث قررت الجمعية العامة العادية للشركة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ الموافقة علي توصية اللجنة القانونية المشكلة بقرار السيد رئيس الجمعية العامة للشركة العامة للصوامع والتخزين رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥ وذلك فيما انتهت إليه بتقريرها المعروض علي الجمعية العامة بإحالة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلي نيابة الأموال العامة للتحقيق معهم في المخالفات الواردة تفصيلاً بتقريرها وكذا إحالة ما جاء بمذكرة النيابة الادارية فى القضية رقم ٤١٧ لسنة ٢٠١٥ تموين وكهرباء الي نيابة الاموال العامة وذلك لأعمال شئونها فيما تضمنته الاوراق من جرائم جنائية.<br>**يتعين موافاتنا بما تسفر عنه التحقيقات من نتائج واخطار ادارة المخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لقانون الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.** | مازالت تحقيقات نيابة الأموال العامة والمحاكم المختصة مستمرة فى موضوع القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات . وبالنسبة لمجلس الإدارة الأسبق فمازالت التحقيقات مستمرة فى القضية رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ عرائض أموال عامة التى تخص المجلس الأسبق والمحالة إلى النيابة العامة بناء على قـــــرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها . |

| | |
|---|---|
| - بلغ ما امكن حصره من الكميات التى رفضت مديرية التموين والتجارة الداخلية ادارة الرقابة وصيانة الحبوب بالإسكندرية اعتماد نوالين النقل الخاصة بها بسيارات الشركة والمطابقة عليها والواردة لصومعة العامرية لكمية ٢٨٠٠ طن قمح محلى موسم ٢٠١٦ الواردة من شونة ابو زهرة والتى تم نقلها بسيارات الشركة واستخدمها فى تجارب التشغيل للصومعة لعدم وجود المستندات اللازمة لإجراء المطابقة علي النوالين المذكورة حيث لا يوجد سجل وارد لتلك الكميات وغير مدونة بالصومعة فضلاً عن عدم وجود كروت الصرف لها وقد سبق أفادة المسئولين بالقطاع ان المستندات المتعلقة بإدارة التسوية والنقليات تم بيعها ضمن مزاد لأوراق الدشت بمخزن إستانلى بتاريخ ٢٠١٧/٩/٩.<br>وقد تم إجراء التحقيق رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بمجازاة المسئول علي أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة تلك المستحقات وفي حالة عدم صرفها يتحمل المتسبب الثابت أدانته بالتحقيق الأمر الذي وافق عليها مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٦٥ /٢٠٢٠ الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٥ ولم يتم تفعيل قرار مجلس الإدارة المشار إليه.<br>**نوصي بضرورة العمل علي تفعيل قرار مجلس إدارة الشركة المشار إليه وموافاتنا بما إنتهي إليه الأمر وما تم اتخاذه بهذا الشأن من إجراءات حفاظا علي أموال الشركة .** | تم إحالة الموضوع إلى القطاع القانونى بالشركة للتحقيق حيث تم توقيع جزاء على المتسبب علي أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة النولون من هيئة السلع التموينية وفي حالة عدم صرفه يتحمل المتسبب بمبلغ النولون وسيتم خصم المبلغ من المتسبب فى حالة عدم تحصيله من هيئة السلع التموينية . |
| - تضمنت قائمة المركز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٢٩٢,٧٤٦ مليون جنيه تحت مسمي " الحكم في الدعوي رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥ ق " ( كقيد نظامي) لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ٣٩٠ مليون جنيه وفقا للحكم الصادر في الدعوي رقم ١٣٤١١ لسنة ١٩٩٤ مدني كلي – شمال القاهرة والمستأنف برقم ٢٥٦٠ لسنة ١٩٩٤ مدني كلي – شمال القاهرة والمستأف برقم ٢٥٦٠ لسنة ٥ ق بمحكمة إستئناف القاهرة وذلك طبقا للموافقة علي جدولة المديونية المستحقة بعد إعتماد السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ علي أقساط سنوية لمدة ٢٠ سنة وبعد سداد نحو ٤٥ مليون جنيه كمقدم ويتصل بذلك أنه تم تحميل فترة المركز المالي بقيمة القسط السنوي عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالكامل قدرها نحو ١٣ مليون جنيه . **يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة .** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ذلك . |
| - بلغ صافي الربح (قبل الضريبة) في ٢٠٢١/١٢/٣١ | تسعى الشركة إلى التوسع فى أنشطة التخزين الجمركى والتخزين المتنوع على مستوى المناطق الجغرافية وإستغلال كافة المساحات |

| | |
|---|---|
| نحو ٧١,٩٥٥ مليون جنيه مقابل نحو ٦٥,٧٨١ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق وقد ساهمت الإيرادات العرضية الغير متعلقة بالنشاط والبالغ قيمتها نحو ٢٧,٠٣٧ مليون جنيه بنسبة ٣٧ % منه والمتمثلة في نحو ١٠,١١٧مليون جنيه فوائد دائنة ، نحو ١٤,٨٣٣ مليون جنية إيرادات وأرباح متنوعة ، نحو ٢,٠٨٧ مليون جنيه أرباح رأسمالية.<br>**نوصي ببحث ودراسة التدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها وما يترتب علي ذلك من آثار .** | التخزينية المتاحة وضغط المصروفات وجذب عملاء قطاع خاص لتعظيم إيرادات النشاط ٠ . |
| - بلغت التكلفة الدفترية للأصول الثابتة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٧٥٤,٧٦٤ مليون جنيه ومجمع اهلاكها نحو ٥٩٢,٤٤١ مليون جنيه وقد تم إثبات الأرصدة دفتريا دون جرد كما تم حساب الإهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنها ما يلى:-<br>• تم حساب الإهلاك بنحو ١١,٢٧٤ مليون جنيه دون حساب الإهلاك عن الأصول المضافة خلال الفترة والبالغ قيمتها نحو١٨,٥٨٩ مليون جنيه.<br>• لا زالت الشركة تمسك سجلات أصول ثابتة نوصي بتحديثها وإستيفائها حيث تبين قيد بعض الاصول بقيم اجمالية دون تحليل لها وكذا بيانات الاهلاكات الخاصة بها .<br>**نوصي بضرورة العمل علي تحديث كافة سجلات الأصول الثابتة للشركة والإفادة.** | سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م<br>وبالنسبة لآلآت ومعدات الصوامع القديمة والتى تم تنفيذها بمعرفة الدولة فقد تم تسجيلها فى سجل الأصول طبقا للبيانات التى كانت متاحه وقت نقل ملكيتها إلى الشركة وجارى العمل على تحليلها ٠ |
| - ما زالت سجلات الأصول الثابتة ببعض قطاعات الشركة تتضمن بعض مساحات الأراضى غير مطابقة للمساحات الواردة بعقود الملكية المسجلة ووجود بعض الفروق بينهما وذلك رغم تكرار قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بدراسة تلك الفروق بين المساحات المدرجة بسجل الأصول الثابتة ومساحتها بالعقود وإتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات.<br>**نوصي بضرورة الإلتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها إحكاماً للرقابة على أصول الشركة .** | بالنسبة لتضمين سجلات الأصول بعض مساحات الأراضى غير مطابقة للمساحات بعقود الملكية المسجلة ووجود بعض الفروق بينهما فجميع مساحات الأراضى فى حيازة الشركة وبدون اى منازعات على الملكية وهذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية ولا يوجد طلبات لأي جهات خارجية بشأن هذه المساحات وسيتم إتخاذ اللازم فى حالة ورود اى طلبات للشركة ٠ |
| - عدم الانتهاء من نقل ملكية وتسجيل أرض صومعة سفاجا البالغ مساحتها حوالى ٢٤٣ ألف م٢ – مخصصة بقرار التخصيص رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٨ محافظة البحر | صدر القرار رقم (١٠) من الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٨ بالموافقة على إعتماد ما قامت به الشركة من إجراءات لتسجيل قرار تخصيص أرض صومعة سفاجا لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين المشهر بطريق الإيداع |

| | |
|---|---|
| الاحمر – حيث قامت الشركة بإشهار قرار تخصيص الأرض رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠١١ بالشهر العقارى فقط .<br>**نوصى ضرورة الإنتهاء من نقل ملكية وتسجيل الأراضي والإلتزام بتوصيات الجمعية العامة مع ضرورة متابعة وحث الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر لسرعة تقنين وضع المساحة المشار إليها حفاظاً على ممتلكات الشركة وحقوقها.** | برقم ٢٠١١/٣٦٩ بمأمورية سفاجا علماً بأن هيئة الميناء هى المنوطة بتقنين اوضاع تلك الأراضى . |
| - لم يتم الإنتهاء وتحديد أسباب الفرق البالغ ٤٤٨٣٠م٢ وذلك في مساحة أرض مجمع السلام والمثبتة بسجل الأصول الثانية بمساحة ٢٩٦٨٥٣ م٢ في حين أسفر الرفع المساحى للمجمع فى مارس ٢٠٠٢ والذي نتج عنه مساحة ٣٤١٦٨٣ م٢ هذا بخلاف ما اسفر عنه الجرد الفعلى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والذي بلغ ٢٣٠٩٤٣ م٢ مساحة لأرض المجمع المذكورة وبفرق قدرة حوالي ١١٠٧٤٠ م٢ عن الرفع المساحى السابق إجراءه ولم نقف علي أسبابه وذلك رغم قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بحسم تلك الفروق.<br>كما لم يتم تحديد وضع المبانى المقامة بدون ترخيص بمجمع السلام لعدد ٢ مخزن أفقى البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٢,٠٩٢ مليون جنيه والصادر بشأنها قرار إزالة رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠٠٨ في ظل ما تم منحه من قبل الدولة بشأن مخالفات المباني تحت مسمي قانون التصالح للعقارات المخالفة ومرفوع بشأنها الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق إداريه عليا ولم يحدد له جلسة بعد.<br>**نكرر توصياتنا بضرورة تفعيل قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة ودراسة اسباب الفروق الناتجة عن الرفع المساحى المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن حفاظاً على أراضي وممتلكات الشركة.** | سيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء الحكم الذى سيصدر فى دعوى الاستئناف رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق المتداولة أمام القضاء الخاصة بحصول الشركة على التعويض المستحق عن المساحة المنزوع ملكيتها من أرض مجمع السلام وفى ضوء كشف التحديد المساحى الجديد الذى تم تقديمه بمعرفة مصلحة المساحة فى الدعوي المذكورة .وبالنسبة للمبانى المقامة بدون تراخيص بمجمع السلام فهذا الموضوع محل الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق ومازالت متداولة أمام المحكمة الادارية العليا ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانونى بالشركة. |
| - لم يتم حتي تاريخه الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٨٩٥٤٦ م٢والتى تم نزع ملكيتها من ارض مجمع السلام بالعامرية للمنفعة العامة لإنشاء كوبري الطريق الدولى الساحلى والصادر بشأنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٨، ولم يتم إستبعاد تلك المساحة من أصول الشركة ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٨١٥٩ لسنة ٢٠٠٥ مدني كلى ، ضد محافظة الإسكندرية وآخرين تم رفضها وتم استئناف الحكم بالدعوى رقم ٧٤٤٥ لسنة ٧٥ ق لأزالت مؤجلة للتقرير، كما ترتب على نزع المساحة المذكورة فصل مساحة ١٠٥٠٧م٢ عن مجمع المخازن دون الإستفادة منها أو إستغلالها وقد جاء برد الشركة | بالنسبة لعدم الحصول على التعويض المستحق عن المساحة المنزوع ملكيتها مازالت دعوى الاستئناف رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق متداولة أمام القضاء وسوف يتم اتخاذ اللازم في ضوء الحكم الذى سيصدر فى الدعوي المذكورة أما بخصوص إستغلال الجزء الذى تم فصله خارج المجمع أسفرت الدراسة على أن الجزء الذى تم فصله يدخل في نطاق حرم الطريق ومفصول عن الطريق بحواجز أسمنتية مما يقلل من فرص الاستفادة منه. |

| | |
|---|---|
| على تقاريرنا السابقة بخصوص عدم استغلال الجزء الذى تم فصلة خارج المجمع بأن الشركة تطالب بتعويض عن هذا الجزء أيضا نظرا لأنه أصبح في نطاق حرم الطريق مما أضاع علي الشركة فرصة الاستفادة منه.<br>**نوصي اجراء التصويب اللازم باستبعاد المساحة المنزوع ملكيتها من حساب الأصول الثابتة وما يترتب على ذلك من آثار ومتابعة الإجراءات القانونية التي تكفل الحصول على التعويض المناسب للمساحة المنزوع ملكيتها مع العمل علي دراسة فرص إستغلال باقي المساحة.** | |
| -عدم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٦٨٩,٥ م٢ المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتى المريوطية وقطاع السبتية والمرفوع بشأنهما الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ، ورقم ٢/٥٨٥٢ق إستئناف شمال ضد محافظة القاهرة وصدر عنها حكم نهائى فى ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بالتعويض عن هدم المبنى المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعيدت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتي تاريخه .<br>**نوصي إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة .** | هذه الموضوعات محل الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ورقم ٢/٥٨٥٢ق إستئناف شمال ضد محافظة القاهرة وهذه الدعاوى مازالت متداولة ونظراً لأنها ضد جهات حكومية يكون الفصل فيها بعد وقت طويل والقطاع القانوني بالشركة يتابع تلك القضايا مع الجهات المختصة وذلك حفاظا على ممتلكات وحقوق الشركة وسيتم إتخاذ اللازم فى ضوء الأحكام القضائية التى تصدر بشأنها. |
| - لم تحصل الشركة على أية تعويضات عن مساحة ٥٦٨١ م٢ (التي كانت تشغلها الشركة كحق انتفاع ) بجوار بوابة (٤٦ سابقاً ) بموجب تعاقد مؤرخ فى مارس ٢٠١٦ والتي سبق وتم نزع ملكيتها لصالح الهيئة العامة لميناء الإسكندرية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢،وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر فى ٢٠١٨/٧/٨ باعتبار مشروع الظهير الغربى لميناء الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة وقد اخطرت الشركة الهيئة بذلك فى ٢٠٢٠/٤/١٥ وقد قامت الشركة بالمطالبة بالتعويض والمقدر بمعرفتها بنحو ٥٤ مليون جنيه بموجب خطابها للهيئة فى ٢٠٢٠/٧/١٥.<br>**نوصي بضرورة الاتصال بالجهات المختصة بهيئة ميناء الاسكندرية ومديرية المساحة لسرعة الحصول على التعويض المستحق و المناسب وما يترتب على ذلك من أثار** | صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣١ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ باعتبار مشروع توسعة الظهير الغربى لميناء الأسكندرية من أعمال المنفعة العامة وبناء على ذلك قامت هيئة ميناء الأسكندرية باستلام المساحة المذكورة ونظراً لعدم ملكية الشركة لهذه المساحة فقد تم أخطار الهيئة العامة للسلع التموينية بصفتها المالكة للمساحة المذكورة ويتم التنسيق معها لآتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض الخاص لتلك المساحة فى ضوء أحكام القانون رقم ١٠ لسنه ١٩٩٠ وتعديلاته بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة . |
| - مازال لم يتم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية صومعة دمياط (الخرسانية ) أو تحميل هيئة السلع التموينية بأعبائها والتي تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لإدارتها وتشغيلها تنفيذا لقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ | لم تتمكن اللجنة من الانعقاد بسبب الظروف التى مرت بها البلاد بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ .<br>وقد خاطبت الشركة هيئة المجتمعات العمرانية بالكتاب رقم ٢٨٥ المؤرخ ٢٠١١/٦/٢٧ أوضحت فيه بأنها لا تتحمل أي أعباء مالية تتمثل في الفوائد على الديون المستحقة لأصول ثابتة ليست ملكها ولم يتم الرد |

| | |
|---|---|
| بالرغم من صدور قرار وزير الاستثمار رقم ( ٥ ) لسنة ٢٠١١ فى ٢٠١١/١/١٧ بتشكيل لجنة لدراسة أوجه الخلاف وعرض نتائج أعمالها على الأمانة الفنية للجنة فض المنازعات خلال شهر على الاكثر وهو الامر الذى لم يتم بعد حتى تاريخه رغم مرور ما يزيد عن إحدي عشر عام من تاريخ القرار السابق ذكره ، كما لم يتم حسم الخلاف مع هيئة المجتمعات العمرانية بشأن مطالبتها للشركة بنحو ٤,٣٢٨ مليون جنيه أعباء قروض الصومعة .<br>ويتصل بما سبق تضمن حساب الأرصدة الدائنة نحو ١,٦٠٥ مليون جنيه تحت مسمى (مبالغ تحت التسوية ) تمثل قيمة بواقى تركيبات الصومعة بالإضافة إلى إجراء عمليات إحلال وتجديد للعديد من المعدات والآلات الخاصة بالصومعة والتي بلغت إجمالي التكلفة الاستثمارية نحو ٧٣ مليون جنيه منذ إنشاء الصومعة .<br>**نوصي بضرورة اتخاذ الإجراءات الواجبة لحسم الخلاف القائم حفاظاً على حقوق وأصول الشركة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها وما يترتب علي ذلك من آثار .** | على كتابنا منذ ذلك التاريخ وتم إعادة مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢م لتحديد موعد لعقد إجتماع للوصول إلى إتفاق لنقل ملكية الصومعة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف وأثناء الإجتماع قدمت شركة الصوامع ثلاث بدائل للموافقة على نقل ملكية الصومعة إليها :-<br>البديل الأول في حالة تحمل الصوامع القيمة كاملة تتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) فرق الفئات في التعامل بين فئة التفريغ فى صومعة دمياط ومثيلتها فى صومعة الإسكندرية من تاريخ تشغيل الصومعة فى ١٩٨٧/٢/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ عن الكميات الفعلية المفرغة حيث تم محاسبة الشركة عن تلك الفترة بفئة تشغيل دون إضافة التكاليف الرأسمالية.<br>البديل الثاني : تتحمل الصوامع بتكلفة إنشاء الصومعة طبقا لتقييم عام ١٩٨٩ بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد وتتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) الباقي والذى يمثل تكلفة تمويل إنشاء الصومعة<br>البديل الثالث تتحمل الهيئة ( وزارة المالية ) قيمة الإهلاك (التكاليف الرأسمالية) وتتحمل الصوامع الباقي بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه ولم يتم الوصول إلى إتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه سيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء قرارات نقل الملكية التى ستصدر فى شأن الصومعة . |
| -عدم تحديد قواعد للمعاملة المالية لمشروع إنشاء وتوريد وتركيب الصومعتين المعدنيتين بدمياط سعة ٧٠ ألف طن ، والعامرية بالإسكندرية سعة ٦٠ ألف طن لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين منذ عام ٢٠١٤ ( منحة لا ترد من دولة الامارات لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية ) وبناء على ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الاوضاع بين الجهات المختلفة وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالموافقة على تضمين التكلفة الاستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الأثر المالى بحق انتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين حيث تتولى الإدارة والتشغيل والصيانة دون تحديد معالجة الأثر المالى لها بالشركات التابعة وموقف تشغيلها والمعاملة المالية للتشغيل .<br>**الامر يستلزم ضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتحديد قواعد المعاملة المالية للمشروع وكيفية إدارة تشغيل الصومعتين من الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين وما يترتب على ذلك من آثار.** | صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترح نقل ملكية عدد (٢٥) صومعة المنشأة بتمويل من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية حيث بدأت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ ولم تصدر القرارات النهائية لحين الانتهاء من دراسة تقنين وضع الأراضى المقام عليها الصوامع الممولة من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة وتقوم الشركة بإدارة وتشغيل الصومعتين فى ضوء توصيات اللجنة بجلستها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة. |

| | |
|---|---|
| -عدم الاستفادة من مشروع شونة الغلال المطورة المقامة على أرض مجمع السلام بالإسكندرية "ملك الشركة " وذلك طبقاً للاتفاق بين وزارة الدفاع المصرية وشركة بلومبرج جرين المنفذة لمنظومات الفرز والتعبئة والتغليف " مرحلة أولى " والذي تم استلامه وإجراء التجارب الأولية للمشروع فى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ وإغلاق الشونة طوال تلك المدة دون استغلال لها حتى تاريخه نظرا لفشل تجارب التشغيل والتى أسفرت عن عدم ملائمة أجهزة الشونة للغرض المنشأة من أجلة .<br>• **نوصي بضرورة العمل علي الاستفادة من الشونة المذكورة وإجراء التعديلات الفنية المطلوبة على الإنشاءات الخاصة بها لتتلاءم مع طبيعة نشاط عمل الشركة حتى لا تمثل أموال مهدرة وما يترتب علي ذلك من أثار مع مراعاة إضمحلال منظومة الفرز والتعبئة والتفريغ.** | تم إنشاء شونة الغلال المطورة بمجمع السلام بالإسكندرية فى إطار خطة الدولة لتطوير الشون ولم تصدر حتى تاريخه أى قرارات تحدد طبيعة العلاقة المالية والقانونية لهذه الشون وسيتم إتخاذ اللازم فى ضوء القرارات التى ستصدر فى هذا الشأن وسيتم دراسة مدى إمكانية الاستفادة من تلك الشونة وإتخاذ اللازم بهذا الشأن • |
| - مازالت الملاحظات الفنية التي شابت اعمال تنفيذ وتطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن المنطقة الجمركية بمجمع السلام قائمة والتى بلغ ما أمكن حصره من قيمتها نحو ٨٤١ ألف جنيه حيث أن تلك الأعمال تم إسنادها بالأمر المباشر للشركة الوطنية للإنشاءات والتي نتج عن تنفيذها العديد من المخالفات طبقاً لما ورد بمحضر اللجنة المشكلة بالأمر الادارى رقم (٥٥) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ لاستلام وتطوير شبكة الحريق حيث قامت اللجنة فى ٢٠١٧/٧/٢٧ بحصر الاعمال المنفذة ولم تقم بالاستلام الابتدائى لها حتى تاريخه لعدم نهو الملاحظات علي الرغم من الحصول علي موافقة إدارة الحماية المدنية بمحافظة الاسكندرية المؤرخة في ٢٠١٧/١/١٧ وقيام الشركة بتجديد التراخيص مزاولة النشاط الخاصة بالمجمع.<br>**نكرر توصياتنا بضرورة بحث ما سبق مع ضرورة العمل علي دراسة الملاحظات الفنية عن تلك الاعمال المنفذة لتطوير شبكة الحريق واتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه الرجوع على المورد في تلك المخالفات خاصة في ظل عدم الاستلام الابتدائي لتلك الأعمال للحفاظ على حقوق ومستحقات الشركة.** | تم احالة الموضوع إلى القطاع القانونى للتحقيق وتم الحصول على موافقة إدارة الحماية المدنية عن أعمال تطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن مجمع السلام وتم الحصول على التراخيص الخاصة بتحويل المخازن إلى منطقة ايداع جمركى ويتم الإستفاده من المخازن بتأجيرها للغير • |
| - تضمنت الأصول الثابتة – مباني وإنشاءات (قطاع بورسعيد ودمياط) العديد من مباني المخازن والحجرات والمنشآت داخل مينائى بورسعيد ودمياط والتي آلت ملكيتها إلي الهيئة العامة لموانى بورسعيد والهيئة العامة | بالنسبة للمبانى والإنشاءات داخل مينائى بورسعيد ودمياط جميعها مرخصة وفى حيازة الشركة وتقوم بممارسة أنشطتها فى هذه الأماكن وتحصيل الأيرادات الناتجة عن هذا الأنشطة بصورة هادئة ومستقرة ولايوجد أى منازعة على ملكية هذه المبانى والمنشآت • |

| | |
|---|---|
| لميناء دمياط طبقا للقرار الوزاري رقم (٨٠٠ ) لسنة ٢٠١٦ الصادر من السيد / وزير النقل والمواصلات والنقل البحري المنشور بالوقائع المصرية العدد رقم ( ٢٨٢ ) تابع ( ب ) في ١٥ / ١٢ / ٢٠١٦ مادة رقم ( ٤١ ) وتجدر الاشارة إلي أن تلك المنشآت بمنطقة بورسعيد مهلكة دفتريا بالكامل إما مباني صومعة دمياط منها ما هو مهلك دفتريا والآخر متبقي له قيمة دفترية.<br>**نوصي بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تطبيق القرار الوزاري المشار إليه مع إجراء التصويبات اللازمة ومعالجة باقي قيمة تلك الأصول كإضمحلال حتي تظهر أصول القطاع – مباني وإنشاءات بصورتها الصحيحة .** | |
| - مازالت الأصول الثابتة للشركة تتضمن بعض الطاقات العاطلة والغير مستغلة بعضها صالح للعمل وبعضها صدرت له قرارات تكهين ولم يتم البيع حتى تاريخه ومازالت مسجلة بدفاتر الشركة بلغ ما امكن حصره منها في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٢٤,٩٧٩ مليون جنية (بخلاف ما هو بدون قيمة ) وتتمثل فى آلات ومعدات بنحو ٢٤,٣٤٦ مليون جنيه ، مبانى بنحو ٦٣٣ ألف جنيه لعدد٢٦ شقة بالإسكان الاداري للشركة بمدينة دمياط الجديدة .<br>**نوصي بضرورة العمل على دراسة سبل التصرف الاقتصادى الأمثل للأصول المكهنه وإصلاح المعطلة منها بما يعود بالنفع على الشركة مع مراعاة الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة واهلاكاتها فقرة (٦٧) والتى تنص" على المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للأصل الثابت من دفاترها ، ولا تتوقع المنشأة أية منافع اقتصادية مستقبلية سواء من استخدامه أو التخلص منه ".مع حصرها وإدراجها بالقوائم المالية تحت مسمى " الأصول المحتفظ بها لغرض البيع"وما يترتب على ذلك من آثار.** | هذه الأصول الغير مستغلة بعضها صدرت له قرارات تكهين وجارى العمل على بيعها بالطرق القانونية وبعضها تعذر اصلاحها لتقادمها وتعذر الحصول على قطع الغيار اللازمة لها لاعاده تشغيلها أما بالنسبة لعدد ٢٦ شقة اسكان إدارى بمدينة دمياط الجديده فقد صدر قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته فى ٢٠٢١/١٠/٣١ بتكليف مكتب استشارى لعمل تقرير فنى عن الحالة الهندسية للعقار وتم إستلام التقرير وجارى إصدار التراخيص اللازمة لاعمال الترميم من جهاز المدينة ٠ |
| -عدم الاستغلال الامثل لبعض الأراضى والمخازن والأصول الثابتة بالشركة ( آلات ومعدات ، وسائل نقل و إنتقال) وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٥,٢٤٤ مليون جنيه ويتمثل ذلك فيما يلى:-<br>*نحو ١٢ مليون جنيه تكلفة إنشاء المنطقة الجمركية الجديدة بصومعة سفاجا.<br>*نحو ٨,٥٣٥ مليون جنيه قيمة الرصيد الدفتري لعدد ٧ ماكينة شفط ماركة نيرو بمشتملاتها (مواسير وليات سحب) | بالنسبة للمنطقة الجمركية داخل صومعة سفاجا تم تركيب أجهزة الإكس راى اللازمة لتشغيل المنطقة وجارى المتابعة والتنسيق مع مصلحة الجمارك للبدء فى تشغيل المنطقة ٠<br>وبالنسبة للشفاطات المتنقلة فى ميناء الدخيله فنظرا لتقادمهم وتعذر الحصول على قطع الغيار اللازمة للإصلاح فسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لطرحهم للبيع فى مزاد علنى ٠وينطبق ذلك على الشفاط الهوائى المحلى الصنع المورد من الهيئة العربية للتصنيع وكذلك الهوابر الموجودة بقطاع الإسكندرية ٠<br>وبالنسبة لعدد (١٨) مخزن والعمارتين السكنتين بمنطقة سفاجا تسعى الشركة لتأجيرهم للغير ٠ |

| | |
|---|---|
| بميناء الإسكندرية.<br>*نحو ٧,٤٠١ مليون جنيه قيمة الرصيد الدفتري لبعض الأصول بميناء الدخيلة والتي تتمثل في عدد ٧ ماكينة شفط نيرو وفيجن لصغر القدرة الإنتاجية علي التفريغ وزيادة إستهلاك الوقود لها لقدم تلك المعدات.<br>*نحو ٦,٣٤٢ مليون جنيه قيمة أصول ثابتة بقطاع بورسعيد ودمياط (مباني ، الآت ، معدات).<br>*نحو ٣,٨٣٩ مليون جنيه قيمة تكلفة إنشاء عدد ١٨ محل تجاري بصومعة سفاجا تكلفتهم نحو ٣,٣ مليون جنيه ، نحو ٢٧٠ ألف جنيه تكلفة إنشاء عمارتين سكنيتين بصومعة سفاجا ، نحو ٢٩٦ ألف جنيه قيمة مباني وإنشاءات متنوعة بصومعة سفاجا.<br>*نحو ٢,٣٤٦ مليون جنيه الرصيد الدفتري لعدد ١١ هوبر إستقبال الغلال بميناء الإسكندرية.<br>*نحو ١,٨٠٠ مليون جنيه الرصيد الدفتري لشفاط هوائي ٠محلي الهيئة العربية للتصنيع) بميناء الإسكندرية.<br>*نحو ١,٦٦٦ مليون جنيه الرصيد الدفتري لرأس جرار رقم ٨١٢ س و ج بقطاع الحركة والنقل بقطاع الإسكندرية.<br>*نحو ٥٤٨ ألف جنيه تمثل التكلفة الدفترية للعمارة السكنية المتصدعة بمدينة دمياط الجديدة.<br>*نحو ٣٨٩ ألف جنيه تمثل التكلفة الدفترية لبعض وسائل النقل والانتقال والعد والادوات (أدوات معمل ميناء الأدبية) بمنطقة السويس.<br>* نحو ٢١٣ ألف جنيه تمثل التكلفة الدفترية لبعض وسائل النقل والانتقال بصومعة سفاجا.<br>*نحو ١٦٥ ألف جنيه قيمة الرصيد الرفتري لونش جروف ٢٥ طن المعدة رقم ٣٥٨ بقطاع الحركة والنقل بقطاع الإسكندرية.<br>**بخلاف ما يلي :**<br>*بلغت إجمالى المساحات التخزينية المتاحة للتأجير بقطاع القاهرة حوالى ٨٠,٧ الف م$^{٢}$ منها مساحة نحو ١٠,٣ ألف م$^{٢}$ غير مستغلة بنسبة ١٢,٨ % تتمثل فى ٧,٧ ألف م$^{٢}$ مساحة شونة الشفاطات بإمبابة ، ٢,٦ ألف م$^{٢}$ بالشونة الترابية بالهرم (المريوطية) .<br>*محطة تعبئة الأجولة بصومعة شبرا منذ سنوات فضلاً عن مساحة الأرض الموجودة أمام هذه المحطة والتى تُقدر مساحتها ٤٢٠٠م٢ بأرضية خرسانية ويتصل بذلك وجود | وسيتم دراسة باقى ما ورد باللاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠<br><br>بالنسبة لمساحة ٧٧٠٠ متر مربع والخاصة بشونة الشفاطات بإمبابة فهذه الارض مخصصة للنقل النهرى وتدخل فى نطاق طرح النهر ويتم حاليا استقبال الصنادل التى تقوم بنقل القمح عليها وتفريغها داخل صومعة امبابة<br>وفيما يخص مساحة ٢٦٠٠ متر مربع بالشونة الترابية بالمريوطية تم عرضها على العملاء ونظراً لتدنى القيمة الإيجارية التى قدمت لم توافق الشركة على العروض وتستهدف الشركة الإستفادة من هذه الأرض بعد الإنتهاء من إنشاء المحلات التجارية على سور شونتى المريوطية سواء كجراج للسيارات أو منطقة مخازن لخدمة نشاط المحلات التجارية ٠ وبالنسبة لعدم |

| | |
|---|---|
| شفاط متنقل علي عجل معطل منذ سنوات ومخزن بالعراء بفناء الصومعة .<br>*مساحة ١٦ ألف م٢ داخل ميناء دمياط خلف الصوامع أرض فضاء وكذا مخزن دراكون ببورسعيد والبالغ مساحته نحو ١١٠ م٢ منذ عدة سنوات.<br>*الطابق الثاني بميناء بور سعيد والذي تبلغ عدد الغرف غير المستغلة نحو ٢٠ غرفة على الرغم من وجود مصعد بضائع كبير .<br>**نوصي بضرورة العمل علي الاستغلال الأمثل لكافة الاراضي والمخازن المتاحة والأصول الغير مستغلة حتي يتسني تعظيم إيرادات الشركة والإستفادة من الأموال المستثمرة فيها.** | استخدام محطة تعبئة الاجولة بصومعة شبرا فهى جزء من الصومعة وغير مستخدمه نظراً لتوجه الدولة بالغاء القمح المعبأ وبالنسبة للأرض البالغة ٤٢٠٠ متر مربع جارى استخراج التراخيص اللازمة لإنشاء مخازن فى تلك المساحة وبالنسبة لباقى المساحات سيتم دراسة امكانية الإستفادة منهم لتعظيم إيرادات الشركة ٠ |
| - تضمنت الأصول الثابتة (منطقة دمياط) ما قيمته نحو ٨٠ ألف جنيه "تحت بند أراضي الوحدات السكنية في حين أظهر التعاقد المبرم بين الشركة وجهاز مدينة دمياط الجديدة أثناء شراء تلك الوحدات أن قيمة ما تم سداده وقتها كان مقابل الحصول علي وحدات سكنية جاهزة للسكن وليست أراضي وهي مثبته ضمن حساب الأصول الثابتة بند المباني.<br>**نوصي بضرورة إجراء التصويب اللازم والإفادة.** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| -عدم سلامة العقار الخاص بعدد ٤٨ وحدة سكنية بمدينة دمياط الجديدة البالغ تكلفته الدفترية نحو ٥٣٨,٨٩٦ ألف جنيه وذلك طبقا لتقرير الإستشاري الهندسي منذ عام ٢٠١٧ نتيجة تصدع للمبني والذي أوصي بضرورة إجراء ترميم وتدعيم العقار ترميما شاملا وهوما لم يتم إتخاذ أي إجراء نحوه حتي تاريخه الأمر الذي حدا بالشركة إلي عدم تسكين الوحدات السكنية الشاغلة وبالتالي الإستفادة منها.<br>**الأمر الذي يتعين معه إتخاذ الازم في هذا العقار حفاظا علي أصول وممتلكات الشركة أوتعرض الشركة للمسائلة القانونية في حالة إنهيار العقار مع إعمال ما جاء بمعيار المحاسبي المصري (الإضمحلال) في هذا الشأن.** | صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته فى ٢٠٢١/١٠/٣١ بتكليف مكتب استشارى لعمل تقرير فنى عن الحالة الهندسية للعقار وتم استلام التقرير الهندسى وجارى اصدار التراخيص اللازمة لأعمال الترميم من جهاز المدينة ٠ |
| - بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١,٠٠٦ مليون جنيه متضمنا نحو ٥٧٥ ألف جنيه تمثل قيمة مصروفات أتعاب المكتب الاستشاري لإنشاء مرافق لتخزين الحبوب سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بورسعيد حيث تم التوقيع بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٤ بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية علي إتفاقية القرض الممنوح بمبلغ ١٤ مليون دولار أمريكي لتمويل المشروع.<br>**نوصي بضرورة العمل علي متابعة تنفيذ مرافق تخزين الحبوب المشار إليها حيث أنها ضمن الموازنة الاستثمارية للشركة عن العام المالي.** | تم توقيع العقود الخاصة بتنفيذ مشروع انشاء صومعة معدنية سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بور سعيد مع شركة رواد الهندسة الحديثة وشركة نيرو الألمانية وسداد الدفعات المقدمة ومدة تنفيذ المشروع (١٨) شهر وجارى تنفيذ المشروع ٠ |

| | |
|---|---|
| - لم نواف بالشهادات المؤيدة للاستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢١/١٢/٣١ البالغ قيمتها نحو ٢٠,٩٤٩ مليون جينه وبيانها علي النحو التالي:-<br>*نحو ١٤,٩٤٨ مليون جنيه " تحت مسمي استثمارات في أسهم شركات تابعة شقيقة " وبيانها كما يلي:-<br>*نحو ١٤,٨٠٩ مليون جنيه عن قيمة عدد ١,٤٨٠ مليون سهم بفئة ١٠ جنيه للسهم وبنسبة ٢١,١٥% في شركة وادي الملوك للطحن والصناعات المكملة .<br>*نحو ١٣٩,٧٣١ ألف جنيه عن قيمه ١١١٧٨٥ سهم بفئة ١,٢٥ جنيه للسهم وبنسبة ٠,٠٨ % في الشركة المتحدة للإسكان و التعمير .<br>*نحو ٦ مليون جنيه " تحت مسمي استثمارات في سندات " منذ عدة سنوات تمثل قيمة ٥ % من الفائض عن الأعوام السابقة علي صدور القانون ٢٠٣ لسنة ٩١ مقابل إحتياطي سندات حكومية ببنك الاستثمار القومي.<br>**نوصي بضرورة موافاتنا بالشهادة المؤيدة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالي.** | ترد الينا الشهادة المؤيدة للأستثمار من البنك الاستثمار القومى خلال شهر يناير من كل عام وسيتم موافاتكم بها فور إستلامها بالشركة ونظرا لأن شركة وادى الملوك غير مدرجة بالبورصة سيتم مخاطبة شركة وادى الملوك لموافاتنا بشهادة بحصة الشركة فى رأس مال الشركة وكذا الشركة المتحدة للاسكان والتعمير من بنك مصر ( أمين الحفظ ) ٠ |
| - بلغت قيمة المخزون فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٦٧,٧٥٣ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ ٤٢٥ ألف جنيه) وقد تم إثبات أرصدته دفتريا دون جرد كما تم تقيمه بمعرفة الشركة وقد تبين بشأنه ما يلى:-<br>*ما زال المخزون يتضمن بعض الأصناف الراكدة منذ عدة سنوات بلغت تكلفتها الدفترية نحو ٣,٨١٧ مليون جنيه " ومنها نحو ٢,٨٠٧ مليون جنيه يخص قطاع الإسكندرية وفقاً حصر الشركة " وبنسبة نحو ٥,٩% من التكلفة الدفترية لمخزون قطع الغيار والوقود والمهمات البالغة نحو ٦٤,٨٩٧ مليون جنيه مكون بشأنها مخصص بمبلغ ٤٢٥ ألف جنيه نسبة نحو ١١ % من قيمة المخزون الراكد وقد تم بيع الأصول الخاصة ببعض هذه الاصناف من الات ومعدات وسيارات بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) لمخزون فقرة رقم (٢٨) التى تنص.... ( قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلى أو الجزئى أو إذا انخفض سعر بيعه ..... يتم تخفيض قيمة المخزون إلى أقل من تكلفته ليصل إلى صافى قيمته البيعيه )<br>**. نوصي بضرورة حصر المخزون الراكد واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإستفادة منه والإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وإجراء التسويات الواجبة بالحسابات المختصة وما يترتب على ذلك من آثار.** | تم حصر المخزون الراكد وجارى عرض الاصناف التى يمكن استخدامها فى باقى قطاعات الشركة وسيتم أتخاذ اللازم بشأن التخلص من المخزون المستغنى عنه بالبيع ٠ |
| ما زالت الشركة لم تحدد المسئولية عن الاصناف التى تم سرقتها من مخزن الراكد (المستعمل) بالدخيلة ومجمع السلام بالرغم من تشكيل لجنة بالأمر الادارى المحلى رقم (١١) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١ لحصر الاصناف التى تم سرقتها وكذا ما أوصت به اللجنة من ضرورة نقل الاصناف من المخزن لعدم توافر | تم إحالة الموضوع إلى النيابة العامة برقم حصر ١١٩٧ حصر تحقيق تحت رقم ٤٥٤٥ لسنة ٢٠١٨ عامرية أول وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات فور الانتهاء منها ٠ |

| | |
|---|---|
| الاحتياطيات الامنية وان المخزن غير صالح للتخزين به " حيث قام القطاع القانوني بإعمال شأنه في الواقعة وانتهت مذكرة التحقيق رقم ٦١ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ كما جاء برد الشركة انه تم احالة الواقعة الى النيابة العامة – نيابات الدخيلة والعامرية الجزئية بموجب أربعة محاضر لإعمال شئونها.<br>**نوصى بموافاتنا بما اسفرت عنه التحقيقات وإبلاغ الجهاز طبقاً للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وما يترتب على ذلك من أثار.** | |
| مازال مخزون قطع الغيار يتضمن العديد من الأصناف بدون قيمة وكذا بواقي التركيبات لمعظم صوامع الشركة بقطاعاتها المختلفة في ٢٠٢١/١٢/٣١ ومعظمها بدون قيمة ويتصل بذلك عدم تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار( جديدة – مستعملة ).<br>**نوصي بضرورة بحث مدي حاجة الشركة لتلك البواقي من عدمه حتي يتسني الإستفادة منها مع ضرورة إتخاذ اللازم نحو تسعير كافة الأصناف الموجودة بالمخازن لما لذلك من آثار مالية علي القوائم المالية للشركة.** | سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| - تضمن مخزن المرتجعات بقطاع الحركة والنقل بالسلام (بقطاع الإسكندرية) العديد من الأصناف غير صالحة للاستخدام متواجدة منذ عام ١٩٩٦ عهدة السيد/ طارق راشد طبقا لما ورد بمحاضر الجرد في ٢٠٢١/٦/٣٠ الذي تم إثبات أرصدتها دفتريا في ذات التاريخ دون جرد فعلي لها.<br>**نوصي بضرورة إجراء الجرد الفعلي للمخزن المذكور إحكاما للرقابة وحفاظا علي أموال الشركة مع ضرورة إتخاذ اللازم نحو الأصناف الغير صالحة للاستخدام والإفادة.** | سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| - ظهر رصيد حساب العملاء فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مديناً بنحو ١٠٢٠ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ ١٠,٧٦٨ مليون جنيه ودائناً بنحو ١٥١٢ مليون جنيه يتمثل معظمه في رصيد معاملات العميل الرئيسي للشركة وهو الهيئة العامة للسلع التموينية عن أعمالها المختلفة دون إجراء المصادقات أو المطابقات اللازمة للتحقق من صحتها وقد تبين بشأن بعضها ما يلى : -<br>*مازال حساب العملاء يتضمن العديد من الأرصدة المتوقفة منذ سنوات بلغ ما أمكن حصرة منها نحو ١٥,٤٧٥ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص بنحو ١٠,٧٦٨ مليون جنيه ومنها نحو ١٤,٥٤٨ مليون جنيه بقطاع الإسكندرية رغم صدور احكام قضائية نهائية بشأن بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها بعد.<br>**نكرر توصياتنا بمتابعة الإجراءات القانونية الواجبة لتحصيل مستحقات الشركة حفاظاً على حقوقها وتحديداً للمسئولية والاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة واجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة.** | وبالنسبة للأرصدة المتوقفة فمعظمها محل دعاوى قضائية ما زالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانونى بالشركة وسيتم اتخاذ اللازم فى ضوء الأحكام القضائية التى ستصدر |

| | |
|---|---|
| - تضمنت حسابات العملاء نحو ١٠,٥٨٩ مليون جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١ قيمة الإيجارات الدائنة المستحقة علي بعض العملاء دون تحصيل وبيانها علي النحو التالي:<br>*نحو ٦,٢٢٧ مليون جنيه رصيد مدين بإسم العميل / شركة الفتح للشحن والتفريغ والأعمال البحرية منها مبلغ ٥,٤٩٠ مليون جنيه تمثل باقي الرصيد المستحق عليه عن إيجار مساحة تخزينية قدرها ١٥٤٦٠م٢ بمجمع مخازن الدخيلة وملحقاته عن الفترة من إبريل ٢٠٢١ حتي ديسمبر ٢٠٢١ وتجدر الإشارة إلي قيام العميل المذكور بعمل جدولة لسداد تلك المديونية دون الوقوف علي إلتزامه بذلك من عدمه.<br>*نحو ٣,٦٨٠ مليون جنيه رصيد مدين بإسم العميل / شركة فينكس لوجيستك منها رصيد مرحل من العام المالي السابق قدره نحو ٤,٤٤٧ مليون جنيه تمثل القيمة الإيجارية المستحقة علي العميل المذكور لتأجير مخازن بمجمع السلام خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي يونيو ٢٠٢١ ولم يتم تحصليها فضلا عن عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه ذلك العميل حتي تاريخه.<br>*نحو ١٩٢ ألف جنيه مدين باسم / شركة باتش مارك جروب مرحل بالكامل تمثل قيمة فواتير لمساحة تخزين بمخزن إستانلي والبالغة نحو٤٩٣م٢ بواقع ٣٨ جنيه للمتر مقام بشأنه دعوة قضائية مازالت متداولة.<br>*نحو ٤٩ ألف جنيه رصيد مدين بإسم / شركة يونايتد رصيد مرحل بالكامل قيمة مديونيات مستحقة عليه عن إيجار مخزن رقم(١٢) بمجمع السلام ولم يتم سدادها و تسويتها حتي تاريخه.<br>**نوصي بالعمل علي تحصيل كافة مستحقات الشركة مع تطبيق بنود العقود المذكورة وموالاة الشئون القانونية في هذا الشأن لحفظ حقوق الشركة لدي الغير ، مع مراعاة ما تقضي به معايير المحاسبة المصرية بشأن تلك المديونيات.** | نظراً لرفض الجهات المختصة تجديد تراخيص المخازن تم تأجيل سداد القيمة الإيجارية وقام العميل بسداد مبلغ مليون جنيه وجارى متابعة تحصيل باقى المديونية والعميل منتظم فى السداد بعد حصوله على تراخيص تشغيل المخازن ٠بالنسبة لمخازن الدخيله وجارى تحصيل باقى المديونية ٠<br><br>نظراً لظروف مرض كورونا والاجراءات الإحترازية التى اتخذتها جميع دول العالم لمنع انتشار هذا الوباء وأثر ذلك على حركة التجارة العالمية مما أدى إلى تعثر العميل عن سداد القيمة الإيجارية المستحقة للشركة وجارى التفاوض مع العميل لجدولة المديونية وفى حالة عدم التزامه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ٠<br><br>تم إحالة الموضوع للقطاع القانونى لإتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه العميل ٠<br><br>تم إحالة الموضوع للقطاع القانونى لإتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه العميل ٠ |
| - عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها الظاهرة بحساب العملاء والموردين في ٢٠٢١/١٢/٣١ - والبالغة نحو ١٢٢٣مليون جنيه مديناً ، نحو ١٥٠٨,٧ مليون جنيه دائناً بعد تأثره بقيمة العجز الخاص بالاقماح المحلية موسم ٢٠١٦وتجدر الاشارة إلي أن أخر مطابقات مالية تم إجروها مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معاملات القمح المستورد عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/٦/٣٠ هذا ولم يتم تسوية الفروق الناتجة عنها كما لم يتم إجراء المطابقات المالية عن معاملات القمح المستورد للأعوام التالية حتى تاريخ الفحص وبالتالي فإن تلك الأرصدة الظاهرة تعبر عن وجهة نظر الشركة فقط وقد تبين مطالبة الشركة للهيئة العامة للسلع التموينية بسداد مبلغ نحو ٧٢,١١٧ مليون جنيه قيمة فروق فئات الشفط والتفريغ عن الفترة من ٢٠١٥/٢/١ وحتي ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث أن الهيئة المذكورة | جارى التنسيق مع السادة المسئولين بهيئة السلع التموينية لإستكمال المطابقات مع الإحاطة بأنه تم إجراء المطابقة عن نشاط النقل والقمح المحلى وتم إجراء المطابقات الكمية للقمح المستورد حتى ٢٠٢١/٦/٣٠م ٠<br>وجارى متابعة تحصيل مستحقات الشركة طرف هيئة السلع التموينية ٠ |

| | |
|---|---|
| . كانت تحاسب الشركة علي الفئات قبل تعديلها بموجب اعتماد السيد / وزير التموين والتجارة الداخلية علي توصية اللجنة المشكلة بناء علي القرار الوزاري رقم (٤٦) لعام ٢٠١٥ .<br>**نوصي بضرورة اجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتأكد من صحة الارصدة الظاهرة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقة وما يترتب على ذلك من آثار مع ضرورة العمل علي تحصيل كافة مستحقات الشركة حفاظا علي أموالها وحقوقها.** | |
| - وجود العديد من حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية الدائنة في ٢٠٢١/١٢/٣١ منذ عدة سنوات دون حركة عليها وعلي الرغم من إنتهاء العمل بتلك المنظومات السابقة وذلك بدفاتر قطاع القاهرة التابع للشركة وتتمثل أهمها فى رصيد نخالة خشنة نحو ٩٣,١٢٢ مليون جنيه (دائن) ، ومبيعات ذرة نحو ٢,٢٥٣ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٥٢,٣٢٨ مليون جنيه رصيد مدين يخص تسويق أقماح محلية موسم ٢٠١٥ علي الرغم من إقفال حسابات المطاحن الخاصة لها .<br>**نوصي بضرورة إتخاذ اللازم نحو المطابقة علي تلك الحسابات مع العمل علي توحيد حسابات الهيئة وتسوية كافة أرصدة الحسابات التي تم إنتهاء العمل بموجبها .** | سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| - تضمن حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ضمن حساب العملاء في ٢٠٢١/١٢/٣١ عن منظومة الأقماح الحرة رصيد مدين بميلغ ١٣,٢٩٠ مليون جنية والذى ظهر نتيجة خصم المبالغ المعلاة لمطاحن القطاع الخاص منذ سنوات من حساب هيئة السلع التموينية بعد المطابقة التى تمت بين الشركة وممثلى تلك المطاحن الأمر الذى يعنى عدم وجود مديونية مستحقة للهيئة تحت هذا المسمى .<br>**يتعين بحث المبلغ المذكور وعمل مطابقة مع الهيئة بشأنه والافادة حفاظا على أموال الشركة** | سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| - مازال عدم التزام مصلحة الجمارك المصرية بإخلاء مخازن البيوع الجمركية رغم إنتهاء مدة عقد الاتفاق باستغلال مساحات تخزينية بديلة بغمرة فى ٢٠٠٥/١٢/١٧ ولم يتضمن عقد الاتفاق المذكور النص على مقابل لاستغلال مخزن البيوع بالسبتية فى حالة عدم الإخلاء وذلك منذ ٢٠٠٦/٤/١ وحتى تاريخه وقد بلغ قيمة المستحق على مصلحة الجمارك فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٦٠ ألف جنيه، وقد اقامت الشركة الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ٢٠١٤ مدني شمال بجلسة ٢٠١٩/٥/٢٧ حكم لصالح الشركة بالغاء حكم اول درجة والقضاء مجدداً باختصاص محكمة شمال القاهرة ولائيا وما زالت متداولة.<br>**يتعين اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.** | صدر الحكم فى الدعوى المذكورة لصالح الشركة ضد مصلحة الجمارك المصرية وبناء على المذكرة التى تم عرضها على معالى الدكتور وزير التموين تفضل معاليه بمخاطبة الدكتور وزير المالية لتنفيذ الحكم الصادر ضد مصلحة الجمارك المصرية وجارى المتابعة لتنفيذ الحكم ٠ |

| | |
|---|---|
| ـ تضمن حساب العملاء نحو ١,٦٣٣ مليون جنيه يمثل أرصدة مدينة على بعض العملاء (شركة العزيزية) بقطاع القاهرة قيمة المتبقى من ايجار مستحق عليهم وذلك بعد جدولة المديونية و سداد المستحق عن الفترة المالية الحالية دون سداد المديونية المرحلة من الاعوام السابقة لباقى العملاء.<br>**نوصي بالعمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة مع إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية اللازمة وما يترتب على ذلك من آثار.** | بالنسبة لشركة العزيزية فنظراً لظروف جائحة كورونا واحداث الحرب بين روسيا وأوكرانيا التى أثرت على الحركة الإقتصادية فى معظم دول العالم فقد تم جدولة المديونية المستحقة على العميل ويتم تحصيل مستحقات الشركة طبقا للجدولة المتفق عليها ٠ |
| ـ مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الحسابات المدينة الاخرى نحو ١,٣٠٨مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بعضها مرفوع بشأنها قضايا متداولة والبعض الاخر صدر بشأنها احكام قضائية ولم يتم تنفيذها.<br>**نوصي بضرورة أتخاذ الاجراءات الواجبة لتنفيذ الأحكام القضائية لصالح الشركة ومتابعة القضايا المرفوعة وما يترتب على ذلك من آثار.** | جارى متابعة القضايا المتاولة أمام القضاء ومتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة بمعرفة القطاع القانونى ٠ |
| - بلغ رصيد حساب النقدية والأرصدة لدى البنوك فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٥٥,٢٨٢ مليون جنيه حيث بلغت قيمة الودائع المجمدة المرهونة لاصدار خطابات ضمان للغير بحسابات البنوك (مصر/الاهلى القطرى/عودة العباسية /المصرى الخليجى/العربى الافريقى) نحو ٥٥,٠١٧ مليون جنيه تمثل غطاء خطابات الضمان الصادرة للغير وهذا لم تفصح الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود ودائع بالعملات الأجنبية طرف بنك عودة – فرع العباسية ، مصرف أبو ظبي الاسلامي وقيمتها نحو٣,١٦٣مليون دولار ، ١,٢ مليون دولار علي التوالي تعادل نحو ٤٩,٣٩٩ ، ١٨,٧٤١ مليون جنيه وكذا وجود حسابات جارية بالعملة الأجنبية لدي بنك عودة ، أبوظبي الاسلامي ، المصري الخليجي وقيمتها نحو ٩١ ، ١٤٢ ، ٧٠٠٠ دولار علي الترتيب معادل لمبلغ نحو ١,٤ ، ٢,٢١٧ ، ١١٥ ألف جنيه علي الترتيب، وجدير بالذكر أنه تم تقييم سعر صرف الدولار علي أساس ١٥,٦١٧٦ جنيه للدولار ( وهو نفس سعر صرف الدولار في ٢٠٢١/٦/٣٠ ) في حين أن سعر صرف الدولار في ٢٠٢١/١٢/٣١ هو ١٥,٦٦ جنيه للدولار بفرق بالزيادة قدره ٠,٠٤٢٤ قرش للدولار دون معالجة فروق أسعار صرف العملة والتي بلغت نحو ١٨٥ ألف جنيه.<br>**نوصي بدراسة كافة الودائع المجمدة واتخاذ اللازم بشأن الودائع الغير صادر خطابات ضمان مقابلها مع معالجة فروق أسعار صرف العملات .** | تحصل الشركة على الفائدة المستحقة عن هذه الودائع مع الوضع فى الإعتبار أن هذا الأمر يساعد الشركة فى إصدار خطابات الضمان المطلوبة فى أسرع وقت ممكن بدون إتخاذ إجراءات جديدة وسيتم مراعاة فروق أسعار العملة الأجنبية عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م ٠ |
| - بلغ رصيد النقدية بالصندوق في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٧٥١ ألف جنيه تم إثباتها دفتريا دون إجراء جرد فعلي له في تاريخ المركز المالي .<br>**نوصي بضرورة إجراء الجرد الفعلي لأرصدة النقدية** | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً ٠ |

| | |
|---|---|
| **بالصندوق عند إعداد المراكز المالية الدورية للشركة .** | |
| - بلغت قيمة المخصصات طويلة الاجل ، والمخصصات الاخري في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ ٢٩,٥٠٠ ، ١٣٣ مليون جنيه علي الترتيب وذلك بعد تدعيم مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات طويلة الأجل بمبلغ ٣ مليون جنيه خلال فترة المركز المالي هذا ولم نواف بالدراسة التي تم علي أساسها تكوين تلك المخصصات وتدعيمها وكذا الالتزامات المحتملة.<br>ونري عدم كفايتها في ضوء الغرض المكونه من أجله وذلك وفقا لما يلي:-<br>*بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ ١٢ مليون جنيه في حين وردت مطالبات من مصلحة الضرائب العقارية بالاسكندرية بمبلغ ٤,٠٦٨ مليون جنيه لبعض مواقع الشركة تم الطعن عليها ولم يتم البت فيها كما أن أخر فحص ضريبي للشركة عن ضريبة الدخل وسداد الفروق الخاصة بها عن العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وأخر فحص ضريبي لضريبة القيمة المضافة حتي ٢٠١٣/٦/٣٠ ، واخر محاسبة مع الضرائب عن ضريبة المرتبات والدمغة حتي عام ٢٠٠٤.<br>*بلغ مخصص المطالبات والمنازعات مبلغ ١٧,٥ مليون جنيه منها:<br>*مبلغ ١٥ مليون جنيه لمواجهة الدعوتين رقما ٤١١، ٢٢١٩ لسنة ٢٠٠٩ المندمجتان فى دعوى واحدة مقامة من شركة فينوس انترناشيونال للمطالبة بتعويض بنحو ٤٤ مليون جنيه لعدم وفاء الشركة بإلتزاماتها التعاقدية عن توريد قمح خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وصدر حكم إبتدائي بالزام الشركة بالتعويض الاتفاقي ورد خطاب الضمان وتم عمل استئناف برقم ٢٢٢٨ لسنة ١٩ ق وبجلسة ٢٠١٦/٢/٢٤ صدر الحكم فى الإستئناف بإلغاء الحكم الخاص بالتعويض الإتفاقى على أن تقوم شركة الصوامع برد خطاب الضمان طرفها بالإضافة الى فوائد بنسبة ٤% وقد تم الطعن على الحكم من الشركة العامة للصوامع وشركة فينوس أمام محكمة النقض والقضاء الادارى بالدعوى ٨٧١٨٣ /٨٦ ق من شركة الصوامع ، ٦٢٢٤ / ٨٦ ق من شركة فينوس كما اقامت الهيئة العامة للسلع التموينية طعن بالنقض برقم ٨٠٦٦٤ لسنة ٦٤ ق إدارية عليا ولم تحدد لها جلسة بعد.<br>*نحو ٢,٥ مليون جنيه وذلك لمواجهة الدعوى رقم ٢٩١٣ لسنة ٧٣ ق مجلس الدولة دعوى رقم ٣٠٥٤ لسنة ٢٠١١ مدنى المقامة من الشركة ضد مصلحة الضرائب على القيمة المضافة لبراءة ذمتها من فروق الفحص خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣/٢٠١٢ والبالغ اجمالى تلك الفروق نحو ٢ مليون جنيه ومازالت متداولة.<br>*لم يتم تدعيم مخصص المطالبات والمنازعات لمواجهة | يتم تكوين المخصصات فى ضوء الإمكانيات المتاحة ويتم تدعيمها كلما أمكن ذلك وسيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م . |

| | |
|---|---|
| النزاعات القضائية الأخري ومنها الدعوي رقم ٩٦٧٨ لسنة ٢٠٠٦م تعويضات المقامة من الشركة الوحدة للاستثمار تطالب فيها الشركة ومصلحة الجمارك بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه وتم إحالتها الي القضاء الاداري بجلسة ٢٠١٢/٢/٩ م احالة لمجلس الدولة لعدم الاختصاص ولم يتم تحديد جلسة بالقضاء الاداري.<br>*الدعوي رقم ٨٨٨٥ لسنة ٢٠٠٩ المقامة من الشركة ضد الهيئة العامة للسلع التموينية تطالب فيها ببراءة ذمتها من مبلغ ٢١٦٧٨٥٥١ جم قيمة تلف وعجز الاذرة بشونة الاعلام بالفيوم ، وصدر الحكم برفض الدعوي وتم الاستئناف علي الحكم بالدعوي رقم ٣٦٧٠ لسنة ١٩ ق شمال القاهرة وصدر الحكم بجلسة ٢٠١٥/٩/٢٠ م بالرفض والتأييد وتم نقض الحكم برقم ١٨٩٠١ لسنة ٨٥/ق.<br>*بلغت قيمة المخصصات الأخري - مخصص المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية مبلغ ١٣٣ مليون جنيه لا يفي لمواجهة الغرض المكون من أجله وهو فروق المطابقات مع الهيئة والتي تبلغ قيمتها أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه منها ٧٢٠ مليون جنيه عن تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦فقط.<br>**نوصي بضرورة تدعيم المخصصات لمواجهة الاغراض المكونه لها بما يتناسب معها واتخاذ اللازم بهذا الشأن والافادة .** | |
| - ظهر رصيد حساب الموردين فى ٢٠٢١/١٢/٣١ دائناً بنحو ٦٤,٨٥١ مليون جنيه ومديناً بنحو ٦٣٤,٧٤٨ مليون جنيه بعد وقد تبين بشأن بعضها ما يلى : -<br>*بلغ صافى ما أمكن حصره من كميات العجز بالقمح المحلى موسم ٢٠١٦ كمية ٤١١٥٣٤,٤٥٨ طن قيمتها نحو ١١٥١,٨٥٠ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٧ % من إجمالى الاقماح التى تم تسويقها بكمية ١٣٨٤١١٦,٠٩ طن ( بعد تسوية كمية ٧٣٥٤٥,١٨ طن) وقد تم تحصيل نحو ٦٦٠,٣٧٩ مليون جنيه من قيمة تلك العجوزات حتى شهر ديسمبر ٢٠٢١ ( عن العجز والكمية التي تم تسويتها ) من صافي قيمة العجز البالغ نحو ١٧٥٩ مليون جنيه مضافة اليها الغرامات .<br>**وقد تبين بشأنه ما يلى :-**<br>*بلغ صافى قيمة العجز بعد استبعاد مستحقات الموردين والمبالغ المسددة منهم مضاف اليها أجور نقل ومخالفات خلط اقماح ودرجات نظافة ونواتج غربلة و ضرائب حتى ديسمبر ٢٠٢١ نحو ٦٢٨,٥٨٦ مليون جنيه وذلك طبقا للموقف المالي المقدم إلينا من الشركة في ٢٠٢٠/٨/٢٤.<br>*تطالب الهيئة العامة للسلع التموينية بالمديونية على الشركة لعدم توريد كميات الاقماح بنحو ٧٢٠ مليون جنيه ( وذلك | جميع موضوعات مخالفات تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦محل دعاوى قضائية ومازالت مستمرة وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها ويتم متابعة هذه الموضوعات بمعرفة القطاع القانونى بالشركة . |

| | |
|---|---|
| بعد سداد الشركة للهيئة نحو ٥٩٩ مليون جنيه طبقاً لمحضر المطابقة بين الهيئة العامة للسلع التموينية والشركة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠ ) لتحديد الموقف المالى لمحصول القمح المحلى موسم ٢٠١٦.<br>**يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم سلامة التصرفات التى شابت تعاقدات تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦ ومتابعة الإجراءات القانونية بهذا الشأن وموافاتنا بما تسفر عنه تحقيقات نيابة الأموال العامة وما يترتب على ذلك من آثار .** | |
| **<u>الموقف القانونى لعجوزات القمح المحلى:</u>**<br>- تم موافاتنا من القطاع القانونى بالشركة بالموقف من التحقيقات الجارية بنيابة الاموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع والقضايا محل النزاع وقد تبين بشأنها ما يلى:<br>*عدد سبعة قضايا قيمتها نحو ٢٢٤,٥٨٨ مليون جنيه صدر بشأنها أحكام تراوحت بين عشرة الى خمسة وعشرون عام ورد قيمة العجز .<br>*عدد ثلاث قضايا تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٦١,٦ مليون جنيه قيمة قضايا ما زالت متداولة.<br>*عدد ثلاث بلاغات للنيابة العامة تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٢٠,٦٦٠ مليون جنيه ما زالت قيد تحقيقات النيابة.<br>*عدد أربعة بلاغات لجهاز الكسب الغير مشروع قيمتها نحو ١١٦,٤٥٢ مليون جنيه مازالت منظورة أمام جهاز الكسب غير المشروع.<br>**يتعين اخطار شركة التأمين عن القضايا التى صدر بشأنها احكام نهائية حتى يمكن الحصول على التعويض المستحق مع موالاة الدعاوي والتحقيقات التي لازالت متداولة لحين الفصل النهائي فيها .** | قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقها فى الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين ويتم المتابعة بمعرفة ادارة التأمين والقطاع القانونى بالشركة ٠ |
| - وجود فروق بالأرصدة الخاصة لموردي الاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ بقوائم المركز المالى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ وبين بيانات الموقف المالى لهؤلاء الموردين بعد اثبات قيمة العجز المستحق عليهم حيث ظهر الرصيد المدين عن قيمة العجز بنحو ٤٦٨,٩٥٩ مليون جنيه بمرفقات حساب الموردين فى حين ظهر رصيد حساب الموردين طبقاً للموقف المالى فى ٢٠٢٠/٨/٢٤ بنحو ٦٢٨,٥٨٦ مليون جنيه كما ظهر الرصيد الدائن بنحو ٤١,٥٢٠ مليون جنيه فى حين ظهر الرصيد ببيانات الموقف المالى بنحو ٨,٤٣٢ مليون جنيه ( دائن ).<br>**نوصي بدراسة تلك الفروق وموافاتنا بما يسفر عنه الدراسة حتى يمكن الحكم على صحة تلك الارصدة وما تظهره القوائم المالية من نتائج اعمال عن تلك الفترة.** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| ـ تضمن الحساب ( موردي الأقماح) نحو ٣٠,٥٥٥ مليون جنيه رصيد دائن يخص مستحقات الموردين عن الاقماح المحلية وباقى عمولة التسويق لمواسم ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ منها نحو ١٢,٨ مليون جنيه رصيد باسم موردى أقماح ( | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع الإحاطة بأنه تم وقف صرف مستحقات المطاحن التى عليها عجوزات فى موسم القمح المحلى عام ٢٠١٦ وذلك لحين الإنتهاء من القضايا المتاولة فى هذا الشأن ٠ |

| | |
|---|---|
| صومعة ارم السلامونى - صومعة العبور- الشماشرجى ... ) رغم تعامل هؤلاء الموردين مع الشركة فى تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وأسفر عن وجود عجز ببعض مواقعهم.<br>**يتعين إتخاذ اللازم بهذا الشأن حفاظاً على حقوق الشركة .** | |
| -تضمن حساب الموردين مبلغ نحو ٤٨٧ ألف جنيه رصيد مدين باسم الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية متوقف منذ عام ٢٠٠٨ حيث صدر الحكم فى الاستئناف رقم ١٤/٤٣٩ق فى ٢٠١٥/٣/٢بإلزام الشركة الوطنية بسداد مبلغ ٧٨٥٠٣٥ جنيه للشركة ورفض الاستئناف رقم ١٤/٤٤٦ق تجارى استئناف شمال القاهرة المرفوع من الشركة الوطنية وحتى تاريخه لم يتم تحصيل مستحقات الشركة.<br>كما تضمن الحساب المذكور نحو ٣٩,٤٩٩ ألف جنيه قيمة المستحق لموردى الاذرة المحلية موسم ٢٠١١ ومازالت محل نزاع قضائى.<br>**يتعين متابعة الإجراءات القانونية والعمل على تحصيل مستحقات الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.** | بالنسبة للرصيد مدين على الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية صدر الحكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ١٤/٤٣٩ ق وجارى اتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم أما بالنسبة لأرصدة موردى الأذرة فهى محل دعاوى قضائية وما زالت متداولة وسيتم تسويتها فى ضوء الأحكام التى ستصدر فى هذه القضايا ٠ |
| - وجود كمية ١٦٢٥ طن من الاقماح المحلية متحفظ عليها من مباحث التموين منذ عام ٢٠١٥ حتى تاريخ إعداد القوائم المالية تخص موسم ٢٠١٥ وذلك بصومعة الفجر- شركة التيسير بلغت تكلفتها نحو ٥,٦٧٣ مليون جنيه فى حين بلغ رصيد المورد نحو ٥,٤٩٠ مليون جنيه ومقام بشأنها دعوي قضائية ضد الشركة برقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٩ مدني شمال القاهرة متداولة بالخبراء ومازالت متداولة.<br>**نوصي بضرورة الاتصال بالجهات المعنية بالتصرف فى تلك الكمية لعدم صالحيتها للاستهلاك الأدمى وحصول الشركة على كافة مستحقاتها .** | وبالنسبة لكمية ١٦٢٥ طن قمح محلى موسم ٢٠١٥ المتحفظ عليها من مباحث التموين بصومعة الفجر التابعة لشركة التيسير فإن الشركة قامت بحجز قيمة هذه الكمية لحين قيام الشركة المذكورة بإنهاء الموضوع فى النيابة العامة وإخطارنا بذلك مع الإحاطة بأن هذه الكمية غير موجودة فى مخازن الشركة وكانت مخزنة فى صومعة الفجر التابعة لشركة التيسير ولا يوجد مستحقات للشركة عن هذا الموضوع وجارى متابعة الدعوى القضائية ٠ |
| - مازال حساب الموردين يتضمن أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو١١٥ ألف جنيه رصيد " دائنا "، ونحو ٢٤ ألف جنيه رصيد " مدينا ".<br>**يتعين بحث تلك الأرصدة وتسويتها والافادة.** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| - بلغ رصيد الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠/١٢/٣١ نحو ١٣٦,٨٣١ مليون جنيه منها نحو ٣١,٢ مليون جنيه ارصدة متوقفة تبين بشأنها ما يلي:-<br>*نحو ١٠,٦٥٠ مليون جنيه رصيد دائن معظمه مرحل منذ عدة سنوات باسم هيئة ميناء دمياط يمثل قيمة رسم تمييز علي أرض صومعة دمياط والذي توقفت الشركة عن سداده منذ عام ٢٠٠٣ بخلاف نحو ٨٣٩ ألف جنيه تمثل قيمة رصيد لم يتم سداده عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ، كما لم نواف بالمستندات الخاصة بترك الخصومة من جانب الهيئة حتي يمكن الوقوف علي صحة تلك الأرصدة .<br>**نوصي بضرورة إجراء المطابقة والحصول على مخالصة من هيئة الميناء فى ضوء الموقف القانوني وترك الخصومة** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |

| | |
|---|---|
| **من هيئة ميناء دمياط.** | |
| *نحو ١٤,٠٥٥مليون جنيه تمثل نسبة ٢% مصاريف إدارية على نشاط النقل (النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة) عن الأعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠وتعترض الهيئة العامة للسلع التموينية على سدادها للشركة رغم سابق صدور حكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ٧٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢ بأحقيتها فى المبالغ المستحقة عن الأعوام من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣ وتجدر الاشارة إلي توقف الشركة عن إحتساب تلك المصاريف الادارية إعتبارا من يوليو ٢٠٢١ وحتي تاريخه **يتعين اتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الحكم القضائى الصادر لصالح الشركة وتحصيل مستحقاتها وإجراء التسوية اللازمة .** | بالنسبة لمبلغ ١٤مليون جنيه فهو قيمة المصاريف الإدارية المستحقة على هيئة السلع التموينية بواقع ٢% عن نقليات جهاز نشاط النقل بالشركة فهى محل خلاف بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية ومازالت الاتصالات مع الهيئة مستمرة لحسم هذا الموضوع فى ضوء الأحكام الصادرة فى هذا الشأن . |
| *نحو ١,٦٦٣ مليون جنيه ١٠% " باسم خدمات اجتماعية " مرحل منذ عدة سنوات يتمثل فى المتبقى من أرصدة حساب توزيع الفائض فى ظل تبعية الشركة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والذى لم يتم التصرف فيه .<br>**يتعين الدراسة وإتخاذ اللازم في ضوء احكام القانون المشار اليها والقرارات الوزارية اللاحقة والافادة .** | جارى الدراسة وإتخاذ اللازم فى ضوء أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ٨٣ . |
| *نحو ٤,٢٦٠ مليون جنيه قيمة مبالغ معلاة لبعض العاملين منذ سنوات ،ايجار مخزن الشفاطات لصالح هيئة السلع،فروق خدمات تخزينية، ،مبالغ تحت التسوية،تأمين مقدم من الغير منذ سنوات. رسم الجعالة المستحق لهيئة الميناء على تحزين محتويات الباخرة رويال كراون.<br>**نوصي بضرورة اجراء المطابقات اللازمة للوقوف على صحة تلك الارصدة واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقات بالحسابات المختصة وما يترتب على ذلك من آثار.** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . |
| *تضمن الحساب نحو ٦,٤٥٠ مليون جنيه يمثل قيمة مبالغ متوقفة تم تحصيلها لصالح بعض الجهات والبعض الأخري أعمال ومبيعات تحت التسوية منذ ٣ سنوات وحتي تاريخ الفحص لم يتم سدادها لتلك الجهات أوتسويتها – ولم يتم إجراء المطابقات اللازمة بشأنها ويتمثل أهمها فى نحو ٤,٩٢٢ مليون جنيه بصورة إجمالية دون تفاصيل ونحو ١,٢١٩ مليون جنيه يمثل قيمة أجور نقل الأقماح تحت التسوية بعضهم لديه عجوزات توريد أقماح محلية عن موسم ٢٠١٦-٢٠١٧.<br>**نوصي بضرورة إجراء المطابقات اللازمة للوقوف علي صحة تلك الأرصدة .** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . |
| *تضمن الحساب نحو٣٥ مليون جنيه باسم / تأمينات مقدمة من الغير يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩٩ متضمنا مبلغ نحو ٥,٦٧٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره قيمة تأمين مسحوبات المطاحن لمدة ثلاثة أيام طبقا للتوجيه الوزاري المعتمد من وزارة التموين رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ | يتمثل معظم هذا المبلغ فى مبلغ وقدره ١٤,٥٨١ مليون جنيه قيمة خطاب الضمان الخاص بشركة فينوس والذى تم تسييله وهو محل نزاع قضائى بين الشركة وشركة فينوس علما بأنه تم تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة فى هذا الشأن وسداد قيمة الخطاب المذكور لشركة فينوس وبالنسبة لباقى الأرصدة الواردة بالملاحظة سيتم الدراسة |

| | |
|---|---|
| تاريخ ٢٠١٣/٢/٥ ولم يتم توريدها للهيئة العامة للسلع التموينية في حينه.<br>**نوصي بضرورة بحث ودراسة تلك الارصدة واجراء التسوية فى ضوء ما تم بحثه إعمالاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وإعمالاً نظام التقادم الخمسي و توريد القيمة لحساب هيئة السلع التموينية .** | وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| - تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى رصيد بنحو ٢٦,٧٣١ مليون جنيه تحت مسمى " كسب الوقت ، تبين بشأنه ما يلى:-<br>*إستمرار الشركة فى إثبات عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى بدلاً من الإيرادات بالمخالفة لكل من معايير المحاسبة والمراجعة المصرية معيار رقم ( ٤٨ ) لإيراد من العقود مع العملاء فقرات ٩ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٤٤ ، والمادتين رقما ١ ، ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بعوائد كسب الوقت بأن تمنح عوائد كسب الوقت لمتعهد التفريغ ( إيرادات للشركة ) .<br>*بلغ ما تم صرفه خلال الفترة " كسب الوقت " نحو ١٤,٥٣٦ مليون جنيه من أموال الشركة للعاملين عن كسب الوقت فى صورة مكافأة ميزانية والمناسبات ومكافأة معاش، والمساهمة فى التأمين التكميلى.<br>**يتعين قيد عوائد كسب الوقت المحققة كإيرادات والمنصرف منها كمصروفات مع ضرورة إجراء المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن كسب الوقت للتحقق من صحة الأرصدة حكاماً للرقابة.** | يتم ذلك بناء على ما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ واستنادا إلى قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بالموافقة على استمرار إدراج عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى طبقا لقرارها السابق الصادر بجلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ وكذا الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ وكافة الجمعيات العامة العادية للشركة التالية لها ٠ |
| *عدم وجود دفاتر بقطاع الاسكندرية توضح المواقع التى يستحق عليها ربط عقارى وقيمة ذلك الربط السنوى وما تم سداده منذ صدور القانون فى ٢٠١٣ وحتى تاريخه الأمر الذي يتعذر معه متابعة تسلسل حركة الضريبة وجدير بالذكر عدم تضمين الحساب قيمة مطالبات الضريبة العقارية عن الوحدات بقطاع الاسكندرية والتى بلغ ما امكن حصرة منها نحو ٤,٢٥ مليون جنيه عن المطالبات الواردة خلال عوام ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ لبعض المواقع بالقطاع عن متأخرات حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ ولم نقف على المطالبات عن باقى المواقع فى حين بلغ ما تم تحميله على المصروفات المستحقة خلال العام الماضي نحو ٣٠٠ ألف جنيه ولم تقم الشركة بالطعن على الربط طبقاً للقانون الجديد رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٣ عن المطالبات عن بعض المواقع اعتباراً من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩.<br>**نوصي بضرورة بحث ودارسة ما سبق وإتخاذ اللازم الإفادة .** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| * بلغ رصيد حساب المصروفات المستحقة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٠,٣٧٢ مليون جنية تم حسابها | سوف يتم مراعاة ذلك مستقبلاً مع العلم أن جزء كبير من تلك المصروفات المستحقة تم اثباتها من المطالبات الفعلية التى |

| | |
|---|---|
| تقديريا منها نحو ٢,٢٣٥ مليون جنيه بقطاع الإسكندرية.<br>**نوصي بضرورة حصر كافة المصروفات الفعلية عن الفترة وإثباتها حتي تظهر نتائج أعمال الشركة عن فترة المركز المالي بصورتها الصحيحة .** | وردت الى الشركة فى يناير ٢٠٢٢ ٠ |
| *عدم تحميل قائمة الدخل بما يخصها من قيمة مصروفات رسم الجعالة المستحقة عن معظم مواقع الشركة داخل الدائرة الجمركية والتي تبلغ عددها نحو عشرة مواقع عن فترة المركز المالي ومنها صومعة رصيف رقم (٨٤) ، (٨٥) وميناء الدخيلة والمنطقة الجمركية بمجمع السلام بالعامرية التابعة لقطاع الاسكندرية .<br>**نوصي إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة .** | تم إجراء التصويب اللازم فى شهر يناير ٢٠٢٢ ٠ |
| ـ تضمنت إيرادات الشركة مبلغ نحو ١٠,١٣٠ مليون جنيه قيمة إيرادات تقديرية غير مؤيدة بمستندات أوعن أعمال لازالت جارية منها نحو ٦,٥ مليون جنيه قيمة إيرادات تفريغ قمح هيئة السلع التموينية للباخرة وادي سدر رحلة ٢٠٢١/١٢/١٧ والتي مازال تفريغها مستمرا حتي ٢٠٢١/١٢/٣١ ولم يتم الصرف منها وكذا ايرادات عن بواخر أخري (عدد ٥ بواخر) وذلك علي خلاف القواعد المحاسبية المتعارف عليها بشأن ما يتم تعليته للايرادات ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) من معايير المحاسبة المصرية فقرات رقم ( ٣١ ) ، ( ٣٩ ) ، ( ٤٤ ) .<br>**نوصي بضرورة مراعاة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري سالف الذكر علي أن تكون جميع إيرادات الشركة مؤيدة بمستندات قانونية .** | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً ٠ |
| ـ تضمنت إيرادات الفترة مبلغ قدرها ٣٢٥ ألف جنيه قيمة إيجار مخزن ١/أ بالسلام بقطاع الاسكندرية عن الفترة من ٢٠٢١/١٢/٢٧ حتي ٢٠٢٢/١/٢٦ وارد من شركة المبروك للتجارة والتوزيع بإيصال استلام نقدية بدون رقم مؤرخ في ٢٠٢١/١٢/٢٨ وتم تسويته بموجب القيد رقم (٢٠٢) في ٢٠٢١/١٢/٢٨.<br>**نوصي بضرورة إجراء التصويب اللازم واستبعاد الايراد الذي لا يخص الفترة من الايرادات ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة.** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| ـ أسفرت التصفية الصفرية لصومعة سفاجا المؤرخة في ٢٠٢٢/١/١٢ عن وجود زيادات قدرها نحو ٢٦٣٤ طن كما أسفرت التصفية الصفرية التي إجراؤها بتاريخ ٢٠٢١/٧/٦ بصوامع الاسكندرية عن وجود زيادات قدرها نحو ١٠١١٧ طن.<br>**نوصي بضرورة إتخاذ اللازم نحو كافة الزيادات في** | يتم إجراء التصفية الصفرية للصومعة فى حضور ممثل عن الهيئة العامة للسلع التموينية وتعلية الزيادات التى تسفر عنها التصفية لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية ٠ |

| | |
|---|---|
| **تصفية الصوامع وإضافة قيمتها لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية (مالكة الأقماح) والافادة.** | |
| - لم يتم حساب قيمة الفوائد المستحقة وإضافتها للايرادات عن ودائع الشركة طرف البنوك فى تاريخ اعداد المركز المالى والبالغ قيمتها نحو ٨٨٠ ألف جنيه كما لم تتضمن إيرادات الفترة مبلغ نحو ٣٢١ ألف جنيه قيمة عمولة الشركة عن النقليات المنفذة في ديسمبر ٢٠٢١ بسيارات الشركة والغير والبالغ إجمالي قيمة النوالين الخاصة بها نحو ١٦,٠٦٥مليون جنيه.<br>**نوصي بضرورة اجراء التصويب الازم ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة.** | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |
| - لم يتم تحميل قائمة الدخل بنحو ٨٠٠ ألف جنيه قيمة مصروفات العلاج الطبى عن فترة المركز المالى حيث تم تحميل فترة المركز المالي بمبلغ ٨,٤٠٦ مليون جنيه قيمة مصروفات علاج طبي خلال الفترة منها مبلغ نحو ٣ مليون جنيه علاج طبي بصورة تقديرية .<br>**نوصي بضرورة اجراء التصويب اللازم لما لذلك من أثر علي صافي ربح الشركة خلال الفترة .** | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |
| - تضمنت قائمة الدخل في تاريخ المركز المالى نحو ١٦,٨٧٠ مليون جنيه قيمة ضريبة الدخل ، الضريبة المؤجلة عن الفترة حيث تم حسابها دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول بنحو ١٨,٥٨٩ مليون جنيه والذى أدى إلى عدم الدقة في حساب الإهلاك الضريبي خلال الفترة .<br>**نوصي بضرورة اجراء التصويب اللازم.** | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |
| - عدم قيام الشركة بحساب نسبة المساهمة التكافلية ضمن مصروفات الشركة عن فترة المركز المالى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ وذلك بالمخالفة" للكتاب الدورى رقم ٤١ لسنة ٢٠١٨ الصادر من رئيس مصلحة الضرائب المصرية بشأن ضوابط تطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحى الشامل والذى تضمن فى البند الثالث " قيام مصلحة الضرائب بتقدير نسبة ٢,٥ فى الالف من جملة الايرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات والهيئات العامة الاقتصادية.....الخ"<br>**يتعين الالتزام بأحكام القانون السابق ذكره وما يترتب علي ذلك من آثار.** | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |
| - أسفرت نتائج أعمال بعض الأنشطة بالشركة خلال فترة المركز المالي عن تحقيق خسائر بلغت قيمتها نحو ٣٩,١٨٠ مليون جنيه (منها نحو ٣٥,٨٩٧ مليون جنيه لنشاط | ترجع خسائر نشاط التفريغ والتخزين فى الصوامع إلى إرتفاع التكاليف والمصروفات نتيجة الزيادات الحتمية فى بند الأجور وإرتفاع أسعار الوقود وقطع الغيار وعدم تناسب فئات التعامل مع |

| | |
|---|---|
| الصوامع ، نحو ٣,٢٨٣مليون جنيه لنشاط النقل) .<br>**نوصي بضرورة بحث أسباب تحقيق تلك الأنشطة لخسائر والعمل علي معالجتها ودراسة التدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة لتعظيم العائد وما يترتب على ذلك من آثار.** | هيئة السلع التموينية مع تكاليف تشغيل الصوامع رغم الزيادة التى تمت عليها اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١م وتسعى الشركة إلى ضغط المصروفات وجذب عملاء قطاع خاص لتعظيم إيرادات النشاط • |
| - قامت الشركة بالإخلاء الطاريء للمقرات التي تشغلها وتمتلكها الشركة بميدان رمسيس – محافظة القاهرة تمهيدا لتسليمها الي الجهات المختصة لتنفيذ أعمال تطوير وتجميل منطقة ميدان رمسيس بوسط القاهرة وذلك بناء علي مكاتبات عدة واردة لها من عدة جهات هذا وتجدر الاشارة الي أن المساحة التي تمتلكها الشركة ضمن المنطقة المشار اليها تبلغ نحو ١٢ ألف متر مربع تقريبا .<br>وقد تم التصرف بالبيع بالمظاريف المغلقة للوطات خردة وكهنة بمبني السبتية والمخازن الملحقة طبقا لموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/١١ دون قيام الشركة بتسليمها بعد.<br>ومما هو جدير بالذكر وفي ظل القوانين وأحكام المحكمة الدستورية العليا بشأن إخلاء الشقق الإدارية وما تم تسليمه فعليا لبعض المواقع والمتوقع تسليمه خلال الفترة القادمة فانه يجب علي إدارة الشركة دراسة الوضع الحالي ووضع الحلول البديلة لذلك.<br>**نوصي بمتابعة الاجراءات اللازمة في هذا الشأن مع ضرورة الوقوف علي اجراءات التسليم من عدمه حتي يتسني الحصول علي التعويضات المقررة وما سيتم اتخاذه بشأنها ومتابعتها اولا بأول لحين الحصول علي كافة مستحقات الشركة.** | ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب السيد اللواء اركان حرب مستشار رئاسة الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبنى السبتية لدخوله فى نطاق تطوير ميدان رمسيس ومحطة مصر وقد قامت الشركة بالتصرف بالبيع للخردة والمخلفات الموجودة فى مبنى السبتية والمخازن الملحقة وتم إخلاء جزئى للمنطقة ويتم التنسيق مع وزارة التموين لإخلاء المكان نهائيا بما يحفظ حق الشركة فى الحصول على التعويض المناسب عن هذا المكان • |
| - وجود العديد من المخالفات والغرامات التي تم توقيعها علي بعض وحدات الشركة خلال فترة المركز المالي نتيجة لمخلفاته أحكام قانون البيئة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ مثل ذلك لمخالفة صومعة الإسكندرية ، وصومعة سفاجا.<br>كما تجدر الإشارة إلي عدم إلتزام بعض وحدات الشركة بتعليمات الحماية المدنية ومكافحة الحريق مما حدا ببعض الأجهزة إلي عدم تجديد تراخيص مزاولة النشاط مثل ذلك ميناء الأدبية التابع للمنطقة الإقتصادية العامة للقناة السويس | تم تلافى الملاحظات الخاصة بالحماية المدنية وتجديد تراخيص المنطقة الجمركية بمجمع السلام بالعامرية وجارى العمل على نهو ملاحظات وتجديد تراخيص مخزن ميناء الأدبية بالسويس |

| | |
|---|---|
| وكذا مخازن المنطقة الجمركية بمجمع السلام بالعامرية. | |
| -قامت الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن فترة المركز المالي ضمن الأحداث الجارية بند رقم (٦) عن جائحة فيرس كرونا المستجد والإجراءات الإحترازية التى اتخذتها فى إطار جهود الدولة لمنع انتشار الفيرس دون إيضاح الأثار المالية التى ترتبت عن تلك الجائحة بالقوائم المالية الدورية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.<br>- لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة عن فترة المركز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١ تخصيص فقرة مستقلة عن الأثار المترتبة على تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ على الأرصدة والقوائم المالية الدورية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.<br>**نوصى بإجراء التصويبات والتعديلات اللازمة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة .** | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |

**والله ولى التوفيق**

**الرئيس التنفيذى**

**(مهندس / كمال عبد الحميد هاشم)**